

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٣

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسكا رودريغيز (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
الآن للممثلين الراغبين في تعليق التصويت.البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦١ إلى ٦٥ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ من جدول
الأعمال (تابع)السيد هرنانديز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن
الاسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يعلل تصويته على
مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1.

البت في مشاريع القرارات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
الآن لأمين اللجنة.أولاً، في ضوء موقف بلدي تجاه الحالة العامة
السائدة في الشرق الأوسط، أود أن أعرب مرة أخرى عن
ارتياحنا العميق إزاء التقدم الكبير الذي تحقق في عملية
السلام الجارية، وخصوصاً في أعقاب اتفاق واشنطن في
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين ممثلي الشعب الفلسطيني
واسرائيل.السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن البلدان التالية انضمت إلى
مقدمي مشروع القرارين التاليين:مشروع القرار A/C.1/49/L.22/Rev.1: الاتحاد
الروسي، فرنسا، طاجيكستان، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة
الأمريكية:وفي الوقت نفسه، تؤيد الأرجنتين الجهود التي
تبذلها جميع الدول في المنطقة للتوصل إلى حل للصراع
العربي الاسرائيلي وتشجعها على الاستمرار في تلك
الجهود. فهذه الخطوات التاريخية من أجل تحقيق السلم
في المنطقة تمثل، في السياق الحالي، خطوات هامة، ولا
نعتقد بأن مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1 سيعزز

ومشروع القرار A/C.1/49/L.30/Rev.1: جيبوتي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأخرى المتصلة بالحد من الأسلحة النووية. غير أننا نؤمن بأن مشروع قرار يختص ببلد محدد مثل مشروع القرار الحالي لن يساعد في تحقيق هذه الأهداف. وإننا نساند ونؤيد المضمون الرئيسي للجزء الثاني من الفقرة ١ من المنطوق ولكامل الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المنطوق التي تطلب من جميع البلدان في المنطقة، دون أن تحدد بلدا بعينه، التخلي عن الخيار النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. غير أن لدينا تحفظات على الجزء الأول من الفقرة ١ من المنطوق، التي تخص إسرائيل بالذكر. ولهذا السبب، امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار.

السيدة توماس (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1.

لقد صوت وفد جامايكا مؤيدا لمشروع القرار هذا لأن جامايكا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولأنها تؤيد الجهود الرامية لتعزيز هذه المعاهدة والحؤول دون المزيد من انتشار الأسلحة النووية. وفي السنوات السابقة امتنعت جامايكا عن التصويت على القرارات المطروحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وإننا نقدر جهود مقدمي مشروع القرار لتقديم نص بنّاء بدرجة أكبر للجنة. لكننا كنا نفضل لو أن هذا النص لم يشر إشارة محددة إلى دولة بعينها، لأن هذا ليس من شأنه سوى أن يسهم في التوترات داخل المنطقة، وكنا نأمل تجنب هذه الإشارة في ضوء التطورات الإيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد شاندر (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار المتعلق بالسلح النووي الاسرائيلي، والوارد في الوثيقة A/C.1/49/L.11/Rev.1.

لا يزال وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما، كما في الماضي، عملية السلام في الشرق الأوسط والجهود الرامية إلى إقامة السلم والأمن في الشرق الأوسط. ولئن كنا نوافق على المضمون العام لمشروع القرار، الذي يتوجه إلى خفض تهديد التسلح النووي في الشرق الأوسط، فإننا نرى أنه يسعى إلى معالجة المسألة النووية بطريقة مجزأة جدا. ونظرا للمدى العالمي الذي يمكن أن تصل إليه الأسلحة النووية، فإنه يمكن معالجة التهديد النووي بفعالية على أساس عالمي فقط، وليس على أساس إقليمي. ولا يمكننا أيضا تأييد مطالبة جميع دول المنطقة

فعلا العملية أو يحسن المناخ السياسي في المنطقة. بل على العكس من ذلك، يبدو لنا أن ممارسة خص دول معينة بالذكر على نحو انتقائي ليست الطريقة الأنسب للحصول على قبول تلك الدول بالمعاهدات الدولية. وترى الأرجنتين أن الشواغل المتصلة بخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة تتجسد على نحو أكثر صدقا وبطريقة أكثر توازنا في مشروع القرار A/C.1/49/L.16، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/49/L.21.

تولي اسرائيل أهمية فائقة لوضع تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي بوصفها خطوة ضرورية للنهوض بالسلم والأمن في منطقتنا. وفي مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة الخاص، نرى أن هناك سياقاً ضروريا لتدابير بناء الثقة يجب اتباعه. وهذا السياق يشتمل على تدابير لا تعيق في المقام الأول الأمن القومي للأطراف المتفاوضة ويمكن وضعها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. ويجري حاليا التفاوض بشأنها في المحادثات التي يجريها الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وحالما يتم الاتفاق عليها، ينبغي اختبارها مع مرور الوقت بغية إقامة ثقة فعلية. فتدابير بناء الثقة ذات الطابع الأكثر شمولا - وبالتأكيد تحديد الأسلحة - تتطلب قيام جميع جدول المنطقة بالتخلي عن الحرب في تسوية الصراعات والاشتراك في المفاوضات، التي يعقبها سلم ثابت ودائم. وهذا السلم بطبيعة الحال يتوقف أولا على روح التوفيق السياسي. ولقد دلت اسرائيل على حُسن النية وقامت في العديد من المجالات بوضع تدابير لبناء الثقة مع جيرانها؛ وهذه تشتمل على تأسيس محطة مركزية للاتصالات الإقليمية، والترويج لاتفاق يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر، واتفاق بشأن الإبلاغ المبكر عن أنشطة الإغارة.

السيد فان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

ما فتئت ميانمار مؤيدا ثابتا ومتحمسا لنزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والتدابير

السيد هوفمان (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعن الدول الأربع التي تقدمت بطلبات العضوية وكذلك عن بلغاريا وبولندا وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وهنغاريا.

لقد قررت الدول التي يشرفني أن أتكلم بالنيابة عنها أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1، المعنون "حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

إننا نعترف بالجهود الحقيقية والصادقة التي بذلت بالنسبة لقرار العام الماضي للاستجابة بالشواغل المعرب عنها. غير أن مشروع القرار، بالرغم من جميع تلك الجهود، مازال يخص اسرائيل بالذكر. وتعين علينا الامتناع عن التصويت للأسباب التالية: إن بند جدول الأعمال المعنون "التسلح النووي الاسرائيلي"، والقيام هذا العام مرة أخرى بتقديم مشروع قرار يخص اسرائيل بالذكر يتعارض مع روح عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط - لا سيما وأن هناك مشروع قرار آخر، يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يطالب جميع دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ويرحب بخطة مبارك ويجري اعتماده كل سنة بتوافق الآراء. ونتيجة لذلك، غيرت هذه المجموعة من الدول تصويتها الجماعي من "لا" إلى "ممتنع".

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن لدى وفد استراليا عددا من التعقيبات على مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1، بشأن حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار ذلك.

لقد شهد العام الماضي تحسنا كبيرا في المناخ الأمني في العديد من أجزاء العالم، بما فيها الشرق الأوسط، حيث برزت آفاق طيبة لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام. وفي هذا السياق واصل الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط جهوده البناءة، وأسعد استراليا بصورة خاصة إن تؤيد هذا العمل وتشارك فيه.

لقد دأبت استراليا على حث اسرائيل والدول الأخرى، الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم انتشار

بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، لأن المعاهدة في رأينا تنطوي في صلبها على أوجه نقص وتتسم بطابع تمييزي، إذ تقسم العالم إلى فئتين: فئة الذين يملكون وفئة الذين لا يملكون، ولأنها لم تقدم مساهمة تذكر للحد من الانتشار. والترتيبات الإقليمية، قبل كل شيء، ينبغي التوصل إليها على أساس اتفاق جميع الدول المعنية في المنطقة، ولا يبدو أن هذا الاتفاق متوفر في هذه الحالة.

وتبعاً لذلك اضطررنا وفدنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا. وإننا نؤمن بأن عملية السلام في الشرق الأوسط سوف تساعد في التخفيف من التهديد للأمن في المنطقة وستتيح أيضا الفرصة لوضع تدابير مناسبة لنزع السلاح الإقليمي وبناء الثقة على أساس توافق الآراء.

السيد باروني (الجمهورية العربية الليبية): صوت وفد بلادي مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/49/L.11 المتعلق بالبند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "التسلح النووي الاسرائيلي". ومع ذلك فإنه يتحفظ على الأجزاء التي يمكن تفسيرها بأنها تعني الاعتراف باسرائيل. وكذلك يتحفظ على أية نصوص متعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ففي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة وغيرها من المحافل الدولية الأخرى ذات الصلة إلى خلق عالم أكثر استقراراً وأمناً، عالم خال من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، نجد على النقيض الآخر أن الاسرائيليين يمتلكون ترسانات ضخمة من أسلحة الدمار الشامل التي لا تشكل تهديدا للمنطقة فحسب بل وللسلام والأمن الدوليين. كما أن الاسرائيليين مستمرين في تطوير تلك الأسلحة ووسائل إيصالها، الأمر الذي يجعلنا نطالب المجتمع الدولي وبالإلحاح شديد لضرورة إجبار الاسرائيليين على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، واخضاع كافة منشآتهم النووية للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن وفد بلادي يرى أن القيام بذلك فقط لا يكفي، بل نطالب المجتمع الدولي بأهمية العمل على تدمير الترسانات النووية الاسرائيلية ومختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكونها لخلق عالم أكثر أمناً واستقراراً.

السيد وو شنغجيانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أعلل تصويت وفدي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/49/L.31.

لقد أيدت الصين دائما حظر الأسلحة النووية الشامل وتدميرها الكامل.

ونعتقد أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تتخلى دون شروط عن أن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، وأن تضمن عدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأن تبدأ، فوراً، التفاوض ثم التوقيع على معاهدة تنص على ألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ضد بعضها البعض. ونعتقد أنه ينبغي وضع اتفاقية للحظر الشامل على الأسلحة النووية تتعهد بموجبها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزام التدمير الشامل لأسلحتها النووية. وتنفيذ هذه الاتفاقية يجب أن يكون خاضعا لإشراف دولي فعال.

واستنادا إلى هذا الموقف، يؤمن الوفد الصيني بأنه ينبغي إجراء المزيد من المناقشة بشأن بعض الصيغ المستخدمة في مشروع القرار A/C.1/49/L.31، وفي مشروع اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية المرفق به. ومع ذلك، يؤيد الوفد الصيني أغراض مشروع القرار هذا وأهدافه.

السيد الفارس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد صوت وفد أوروغواي مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/49/L.21 في ضوء التقليد الذي اتبعناه لمدة طويلة والمتمثل في دعم تنفيذ تدابير بناء الثقة في إطار الاحترام الصارم للقانون الدولي.

مع ذلك توجد لدى أوروغواي تحفظات هامة بشأن أحكام محددة في مشروع القرار المعتمد وعلى وجه التحديد في الفقرتين السابعة والعاشر من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق. وهذه تتضمن الصياغة التي لا تتوافق والصياغة التقليدية في هذا النوع من مشاريع القرارات، فضلا عن المفاهيم التي قد يكون من الأنسب معالجتها في سياقات أخرى، بل تجري فعلا معالجتها في محافل أخرى للجمعية العامة في هذه الدورة نفسها.

الأسلحة النووية، على أن تكون عند مستوى معايير السلوك الدولي المنصوص عليها في المعاهدة. واننا نناشد الدول القليلة المتبقية التي ليست أطرافا في المعاهدة، وخصوصا تلك التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، ان تنضم إلى المعاهدة.

ولذلك فإن امتناع استراليا عن التصويت على مشروع القرار هذا ينبغي ألا يفسر بأي صورة سوى بالتأييد التام للمطالبات الموجهة إلى اسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والقبول بالنطاق الكامل للضمانات على جميع مرافقها النووية. وإننا نتشاطر تماما الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار هذا؛ ونؤيد أيضا انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

أود كذلك أن أعقب على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/49/L.28. إن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا يعبر عن رأينا بأن الموضوع المتناول فيه من الأنسب أن تجري معالجته من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن جانب عملية مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة الجارية الآن، وليس من جانب هذه الجمعية.

أود كذلك أن أدلي بتعقيب يتعلق بامتناع استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/49/L.31، المتعلق باتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية. لقد امتنعت استراليا عن التصويت على مشروع القرار، لأن فكرة ابرام اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف ما زالت تثير صعوبات. وقد تترتب عليها آثار بالنسبة لصون الاستقرار الاستراتيجي والردع. بيد أننا نؤيد تقديم ضمانات واحدة ملزمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو في الترتيبات الاقليمية المماثلة. وإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى حدوث تغييرات في المواقف بالنسبة لاحتمال استعمال الأسلحة النووية، وتحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي وبخاصة في غضون السنوات الثلاث الماضية. وتواصل استراليا تأييدها التام لجميع هذه الجهود، بما فيها الجهود الرامية للنهوض بالاستقرار الاستراتيجي خصوصا في مناطق مثل جنوب آسيا.

يتفادى واضعو مشروع القرار تحت هذا البند إدراج المفاهيم التي تثير شواغل كهذه لدى الوفود، وذلك حتى يتمكن من تأييد مشروع قرار تشاطر إكوادور مقصده الرئيسي.

السيد جاغواريبه (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن تصويت وفدنا على مشروع القرار A/C.1/49/L.21.

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار هذا لأننا من المؤيدين الأقوياء لتدابير بناء الثقة في سياق نزاع السلاح، وعملية الحد من الأسلحة وتحسين عملية التسوية السلمية للمنازعات، كما ترد في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الحالي. غير أننا نشعر أن الصياغة الحالية للفقرة ٥ من المنطوق تنطوي على بعض الغموض فيما يتصل بتوقيت وكيفية التعاون مع الدول الأخرى.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن امتناع اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/49/L.31.

إن اليابان، كونها البلد الوحيد الذي عانى من هجوم نووي، ترغب رغبة صادقة في ألا يتكرر أبدا استخدام الأسلحة النووية الذي تسبب في معاناة بشرية لا توصف. ولهذا تعلق اليابان أهمية كبرى على إحراز تقدم مستمر في منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وذلك على سبيل المثال، عن طريق جهود الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح النووي بتعزيز معاهدة عدم الانتشار ومن خلال الجهود المبذولة لحظر جميع التجارب النووية، بما في ذلك الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، عوضا عن أن يكون عن طريق السعي إلى إبرام اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية، كما اقترح في مشروع القرار A/C.1/49/L.31.

السيد باروني (الجمهورية العربية الليبية): لقد امتنع بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/49/L.21، مبديا تحفظاته على بعض الفقرات الواردة في نص مشروع القرار.

ففي الوقت الذي ترحب فيه بلادي بسجل الأسلحة التقليدية وأهمية الإبلاغ عن كافة المشتريات العسكرية، أوضحنا أن السياسة الجماهيرية قد ألغت بالكامل الجيوش التقليدية، ومن ثم فإننا لا نجد مشكلة

السيد مادن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اتناول مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1.

وكنقطة أولى، اسمحوا لي أن أقول إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما الانضمام والتقييد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أوضحنا ذلك لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، بما فيها إسرائيل. وبعد قول ذلك، اسمحوا لي أن أشرح سبب تصويت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار A/C.1/49/L.11/Rev.1، المتعلق بالتسلح النووي الإسرائيلي.

في السنة الماضية، ونظرا للظروف المتغيرة في الشرق الأوسط، انضم العديد من الوفود للتصويت ضد مشروع القرار المتعلق بالتسلح النووي الإسرائيلي لأنه كان متحيزا لجانب واحد. وهذه الوفود أيدت بثبات مبدأ محدد بوضوح - وهو أن مشروع القرار ينبغي ألا يضر إسرائيل بمعاملة خاصة. ومع أنه تم تحسين مشروع القرار هذا العام في العديد من المجالات مقارنة بالنص الذي قدم في العام الماضي، فمن دواعي الأسف أنه لم يُلغ التمايز بين إسرائيل والدول الأخرى في الاقليم التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار. ونعقد أن مشروع قرار هذا العام ستكون له نتائج عكسية وأنه غير ملائم، خصوصا في ضوء التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الصعيد العملي، لا يأتي هذا النص بجدد أكثر من تكرار مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي نؤيده ونتوقع اعتماده مرة أخرى بالاجماع.

السيد بونسه (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بأسف وفدي لعدم تمكنه من تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/49/L.21. وبهذا تكون إكوادور قد حادت عن تأييدها تقليديا لمشروع القرار الذي نعتمده عادة حول تدابير بناء الثقة.

إن صياغة الفقرتين السابعة والعاشر من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق، التي تتضمن مفاهيم جديدة ومتنوعة للدبلوماسية الوقائية، تحيد عن القرارين ١٢٠/٤٧ ألف وباء وتتناول المفاهيم الناشئة التي يجري تناولها في محافل أخرى. ولهذا لم تتمكن إكوادور من تأييد مشروع القرار هذا. والفقرة ٥ تنطوي أيضا على تدخل أطراف أخرى في الصراع بدون موافقة أطراف الصراع أو التشاور معهم. ونأمل، في العام القادم، أن

ومشروع القرار هذا ينوه ويرحب بالمنجزات الأخيرة في المجال النووي، بما في ذلك الاجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وبروتوكول تلك المعاهدة الذي وقّع عليه في لشبونة، واستمرار تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، والخطوات المتخذة لتخفيض عدد الأسلحة النووية وإخراج تلك الأسلحة من حالة الوزع، والاتفاقات بشأن مسألة إنهاء تصويب القذائف النووية الاستراتيجية نحو أهدافها. ويرحب القرار أيضا بانضمام بيلاروس وكازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويرحب باتخاذ إجراء مماثل من جانب أوكرانيا. وبمنظرة مستقبلية، يحث مشروع القرار على التنفيذ المبكر لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ويشجع أيضا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في جهودهما لتخفيض ترسانتهما النووية، ويشجعهما على مواصلة إيلاء أقصى الأولوية لتلك الجهود بغية الاسهام في إزالة الأسلحة النووية.

وكان مقدمو مشروع القرار A/C.1/49/L.44 يأملون في أن يكون الوحيد بشأن هذا الموضوع، وأن يحظى بتوافق الآراء، كما حدث في العام الماضي. لكن للأسف تعذر ذلك. مع ذلك نأمل أن يحظى مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يعتمد دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي سيدلي ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/49/L.27.

السيد هوفمان (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأربع التي طلبت الانضمام إليه، وكذلك عن رومانيا، أود إبلاغ اللجنة بأننا قررنا، ببعض الأسف، أنه لا ينبغي اتخاذ إجراء في هذه الدورة للجنة الأولى بشأن مشروع القرار A/C.1/49/L.27، المعنون "مدونة قواعد السلوك لعمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي". وقد اتخذنا هذا القرار في ضوء الآراء التي نقلها إلينا أعضاء اللجنة.

في موضوع سجل الأسلحة التقليدية إلا فيما يتعلق بموضوع الشفافية في التسلح. إذ أننا نرى أن الشفافية في المجال العسكري يجب أن تشمل أيضا كافة أنواع الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة المرعبة.

إن تدابير الثقة لا يمكن أن تتحقق في العديد من مناطق العالم مادامت هناك قدرات نووية يملكها البعض. وقد أشرنا في السابق إلى القدرات النووية التي يملكها الاسرائيليون. إن وفد بلادي يتحفظ أيضا على الفقرتين السابعة والثامنة من الديباجة وكذلك الفقرتين ٣ و ٥ من منطوق مشروع القرار.

السيد مادن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في وقت سابق من هذا اليوم صوت وفدي ضد مشروع القرار A/C.1/49/L.28، حول مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة.

وأود أن أحتفظ بحقي في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت في مرحلة لاحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في عرض مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1.

السيد مادن (الولايات المتحدة الأمريكية): نيابة عن الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، يسرني أن أعرض مشروع القرار المعنون "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، الذي يرد في الوثيقة A/C.1/49/L.44/Rev.1.

لقد شاركت في تقديم مشروع القرار هذا البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وأسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وايرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

معاهدة عدم الانتشار لاستعراض وتمديد المعاهدة سيرقب المجتمع الدولي عن كذب ما إذا كانت الدول النووية ستعلن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول الثالث للمعاهدة وما إذا كانت تعهداتها، بالتالي، مخلصه.

ووفدي يرفض تجزئة افريقيا والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية إلى أجزاء يكون بعضها في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في افريقيا والبعض الآخر خارجها. إننا نود أن تكون أراضي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بأسرها، حسب كل قراراتها، ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

ويود وفدي أن يسجل رسمياً امتنانه للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الذي تمكن بعد بضع جلسات فقط من إنتاج مشروع معاهدة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. لكننا نصر على ضرورة عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك مع الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن لحل مسائل المعاهدة التي لا تزال معلقة. ولما كنا سنحتفل بالعيد الخمسين للأمم المتحدة في العام القادم، فإن وفدي يحدوه وطيد الأمل بأن تعتمد المعاهدة التي طال انتظارها والمتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا بتوافق الآراء.

السيد هوفمانالج (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن السويد، وفنلندا والنرويج والنمسا لشرح موقفنا بشأن مشروع القرارين A/C.1/49/L.38 و A/C.1/49/L.44/Rev.1 وكلاهما بعنوان "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي".

لقد كنا نأمل أن نرى قراراً واحداً بشأن هذا الموضوع، يحظى بتوافق الآراء كما كان الحال في العام الماضي. ونأسف لأن ذلك تعذر. ونأسف بشكل خاص لأن مشروع القرار A/C.1/49/L.38 يحذف الإشارات إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ترد في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1. ولهذا السبب، قررنا المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 وعدم المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/49/L.38. ويحدونا أمل قوي في أن يكون لدينا قرار واحد يحظى بتوافق الآراء في العام المقبل.

وفي اتفاقنا على هذا أود أن أذكر اللجنة بأن هدفنا الوحيد من مشروع القرار الاجرائي القصير هذا كان الاعتراف بأهمية المسألة والتوصية بمناقشة جميع جوانب المسألة في أنسب محفل ممكن. ولم نقصد قط المساس بنتيجة تلك المناقشات باعتماد مشروع القرار هذا. وتأمل البلدان التي أتكلم نيابة عنها أن يتسنى في مرحلة لاحقة عقد مناقشات ذات مغزى بشأن هذه المسألة الهامة، التي نعتقد أن من الممكن إيجاد أرضية مشتركة بشأنها.

وختاماً، أود أن أشكر، نيابة عن الوفود التي أتكلم باسمها، مقدمي مشروع القرار الآخرين على دعمهم وتشجيعهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي تود الادلاء ببيانات.

السيد نايق (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرغب وفدي في الادلاء ببيان مختصر بشأن مشروع القرار A/C.1/49/L.2، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

ما فتئت المعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من ٣٠ سنة، منذ وقوع أول تفجير نووي في القارة الافريقية. وقد تناولت منظمة الوحدة الافريقية هذه المسألة في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦٤ عندما أعلن رؤساء الدول والحكومات في القاهرة جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن مبادرتهم المحمودة مر عليها وقت طويل دون أن تتجسد.

إن بلدي طرف في جميع معاهدات نزع السلاح الرئيسية وكان من بين أول المصدقين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لكننا نعتقد أن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود البناءة لتحسين مشروع معاهدة جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ خاصة وأن المرفق الأول من المعاهدة، الذي يحدد منطقة انطباق المعاهدة، لم تتم صياغته النهائية. وهذا ينبغي أن يكون محك الاختبار بالنسبة لمن يعينهم الأمر فيما إذا كانوا يريدون حقاً أن تصبح افريقيا كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية أو يريدون الإبقاء على أجزاء من افريقيا مستبعدة من تلك المنطقة. وفي عشية مؤتمر

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني، دار السلام، بلغاريا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، لاوس، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/49/L.38، المدرج في المجموعة ١.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/41/L.38 المعنون "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، عرضه ممثل اندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في الجلسة الخامسة عشرة للجنة، يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد قدمته اندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن الرغبة في أن تعتمد اللجنة دون تصويت. ونظرا لأنني لا أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/49/L.38.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 الوارد أيضا في المجموعة ١.

طلب إجراء تصويت مسجل على هذا القرار.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الهند، ناميبيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/49/L.2/Rev.1 المدرج في المجموعة ١. والآثار

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 المعنون "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، عرضه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة الثالثة والعشرين للجنة، يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد شاركت في تقديمه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

بسبب هذين العاملين اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد توهار (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسعد المملكة المتحدة أن تنضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتور بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، والذي يرد نصه في الوثيقة A/C.1/49/L.2/Rev.1.

إننا نشيد بحرارة بالعمل الذي قام به فريق الخبراء لصياغة مشروع المعاهدة. إن وضع معاهدة تعد بعناية وتصاغ صياغة حسنة وتكون مقبولة لجميع دول المنطقة سيكون إسهاما هاما في قضية منع انتشار الأسلحة النووية وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين. وأملنا وطيد في أن يستكمل إعداد معاهدة يقبلها جميع الموقعين المحتملين وأن توقع تلك المعاهدة في أوائل عام ١٩٩٥. واسمحوا لي أن أضيف أنه نظرا للحالة المالية الصعبة التي تواجه الأمم المتحدة، فقد سرنا أن نلاحظ في البيان الخاص بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، أن نفقات فريق الخبراء، المتوخى في الفقرة ٩ من المنطوق، ستغطي بإعادة توزيع الموارد الموجودة.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نظرا لأن روسيا من المؤيدين الدائمين لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، فقد أيدنا اعتماد مشروع القرار A/C.1/49/L.2/Rev.1 الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، دون تصويت.

ونعتقد أن من المهم ألا تتضمن المعاهدة المقبلة الخاصة بإنشاء مثل هذه المنطقة في افريقيا أية ثغرات ينتهك عن طريقها مركز المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن تخضع جميع الأنشطة النووية للدول داخل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أيضا أن المرور العابر للأسلحة النووية عبر المنطقة غير مقبول، وكذلك الحال بالنسبة لوقوف الطائرات أو السفن المحملة بالأسلحة النووية في مطارات أو موانئ واقعة في تلك المنطقة، إلا في الحالات الطارئة أو في ظروف القوة القاهرة وبموافقة الطرف المتلقي. وفي نفس الوقت ينبغي عدم السماح بمرور السفن التي لا تحمل أسلحة نووية ولكنها مجهزة بمصادر طاقة نووية، في البحار الواقعة في تلك المنطقة.

المرتبة في الميزانية البرنامجية على تنفيذ مشروع القرار هذا واردا في الوثيقة A/C.1/49/L.50.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/49/L.2/Rev.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا"، مع الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية كما وردت في الوثيقة A/C.1/49/L.50، عرضه ممثل بنين نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الافريقية في الجلسة العشرين للجنة، يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد قدمته البلدان التالية: استراليا، وسان مارينو، وغامبيا، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الافريقية، وكندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/49/L.2/Rev.1 عن الرغبة في أن تعتمد اللجنة دون تصويت. ونظرا لأنني لا أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

أعتمد مشروع القرار A/C.1/49/L.2/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تحليل موقفها أو تصويتها.

السيد شاندر (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 الذي اعتمد للتو.

إننا نرى أنه من المؤسف أن يقدم مشروعا قرارين بشأن موضوع واحد وهو "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي". ولما كان مشروع القرار A/C.1/49/L.38 قد قدم بالفعل، فلم يكن هناك، في رأينا، أي مبرر لتقديم مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1. لقد كان هذا تكرارا بحتا. وبالإضافة الى ذلك لا يمكننا أن نوافق على إشارات المديح في معاهدة عدم الانتشار في ضوء آرائنا المعروفة تماما بشأن هذه المعاهدة، التي ذكرناها في بيان آخر في معرض تعليل التصويت في وقت سابق اليوم.

الهجومية والحد منها، وكذلك في البيان الثلاثي الصادر عن رؤساء روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

"إن الاجابات على هذه الأسئلة ضرورية، وعلى الأخص بسبب أن ودعاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقومون بإنجاز العمل

السيد جغواريب (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1.

على الرغم من أننا نأسف لأنه لم يكن لدينا مشروع قرار واحد بشأن هذا البند، كما كان الحال في السنوات السابقة، فقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1 لأننا نوافق على توجهه ومحتواه الأساسيين. ومع ذلك نود أن نذكر أن تقييمنا المؤيد لمشروع القرار هذا لا يؤثر على تقييمنا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما هو وارد في الفقرة ٥ من المنطوق. إننا نؤيد أهداف عدم الانتشار التي تتوخاها تلك المعاهدة ولكننا نعتقد أنها تتجاوز الأهداف المحددة لعدم الانتشار وتخلق إفادة سياسية لا نوافق عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرغب ممثل الاتحاد الروسي في الإدلاء ببيان.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): في ضوء البيان الذي أدلى به السفير زلنكو ممثل أوكرانيا، يوم أمس في اللجنة الأولى، أود أن أبلغ الوفود بالبيان التالي الذي صدر أمس الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في جلسة إعلامية لوزراء خارجية الاتحاد الروسي:

"في موسكو، نشيد بجهود الحكومة الأوكرانية لحل مسألة انضمام أوكرانيا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨. وفي هذا الصدد نلاحظ مع الارتياح الأنباء الخاصة باعتماد المجلس الأعلى لأوكرانيا قانونا بالانضمام الى تلك المعاهدة.

"غير أننا لا يفوتنا أن نلاحظ حقيقة أن اعتماد هذا القانون يقترن بشروط معينة لا يستدل من مضمونها في أي فئة تزمع أوكرانيا الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - كدولة حائزة للأسلحة النووية أم كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وهذه المسألة لها أهمية بالغة، سواء في حد ذاتها وكذلك فيما يتعلق بحقيقة أن أوكرانيا تعهدت في بروتوكول لشبونة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية

على وثيقة بشأن الضمانات الأمنية اللازمة
لأوكرانيا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة
النووية. ونحن نفهم بالكامل أهمية الوضوح فيما
يتعلق بجميع هذه المسائل."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أبلغني
مقدم مشروع التعديلات الواردة في الوثيقة
A/C.1/49/L.48 على مشروع القرار A/C.1/49/L.16 بأنه لن
يصر على البت في مشروع التعديلات.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن يوم غد سيكون آخر
يـوم عمل للجنة الأولى، لجنة نزع السلاح والأمن
الدولي. ولأغراض تنظيمية، أود أن أذكر الأعضاء
بأننا سنبت غدا في مشاريع القرارات الواردة
في الوثائق التالية: A/C.1/49/L.16، و
A/C.1/49/L.22، و A/C.1/49/L.25، و A/C.1/49/L.33/ Rev.1، و
A/C.1/49/L.36، و A/C.1/49/L.39، و A/C.1/49/L.18/Rev.1، و
A/C.1/49/L.17/Rev.1، و A/C.1/49/L.30/Rev.1، و
A/C.1/49/L.34/Rev.1.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٨٥.

مرفق

تغييرات في التصويت المسجل و/أو بندا
الأسماء.

مشروع القرار A/C.1/49/L.44/Rev.1

بعد التصويت أبلغت وفود الإمارات العربية
المتحدة والبحرين وغواتيمالا والكويت والمملكة العربية
السعودية ونيبال الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت
مؤيدة.